الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية

الدورة التشريعية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب

في الترفيع العام والانتقائي في رأس مال البنك الدولي

للإنشاء والتعمير وفي الترفيع العام في رأس مال المؤسسة المالية الدولية

(2019 / 78)

(طلب فيه استعجال النظر)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 23 / 12 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 22/ 01 / 2020

نائب الرئيس: علـــي الهرماســـي

مقرر اللجنة: فيصـــل دربـــال

المقرر المساعد: هشام العجبوني

المقرر المساعد: مريم اللغماني

نظــر اللجنــة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 ديسمبر 2019
جلسة اللجنة: 21 جانفي 2020 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 22 جانفي 2020 **نائب رئيس اللجنة:** علي الهرماسي **مقرر اللجنة:** فيصل دربال

أوّلا . تقديم المشروع:

على إثر اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي انعقدت بواشنطن من 20 إلى 22 أفريل 2018، اجتمع مجلس محافظي مجموعة البنك الدولي بتاريخ 21 أفريل 2018 للمصادقة النهائية على جملة من القرارات المتعلقة أساسا بالترفيع في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية وتحديد الحزمة المالية الضرورية لذلك، بالإضافة إلى مراجعة نسب المساهمة في رأس مال البنك الدولي لمختلف الدول الأعضاء بهدف تعبئة موارد إضافية بغية تلبية الاحتياجات المالية المتزايدة للدول الأعضاء وتحقيق توازن في مساهمة مختلف هذه الدول لتصبح لها أكثر تمثيلية على مستوى المجلس.

وبعد سلسلة من الاجتماعات المتتالية على امتداد سنة 2018، أفضت مداولات مجلس محافظي مجموعة البنك الدولي إلى إقرار الترفيع العام والترفيع الانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية وذلك بمبلغ جملي يقدّر بـ 13 مليار دولار. مثلما يبينه الجدول الموالي:

ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

- الترفيع العام: 4.1 مليون دولار
- الترفيع الانتقائي: 1.4 مليون دولار

ـ المؤسسة المالية الدولية:

- الترفيع العام: 7.7 مليون دولار
- الترفيع الانتقائي: لا شيء
- المبلغ الجملي: 13.2 مليون دولار

ويأتي هذا الترفيع تنفيذا للقرارات التالية لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي بتاريخ غرة أكتوبر 2018:

- القرار عدد 663 المتعلق بالترفيع العام في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية،
- القرار عدد 664 المتعلق بالترفيع الانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية.

وسيتم اعتماد هذا الترفيع على امتداد خمس سنوات ابتداء من غرة أكتوبر 2018 إلى غاية سنة 2023 من نفس الشهر.

وقد قامت تونس بالتصويت على القرارات المذكورة.

هذا، ويعتبر البنك الدولي من أهم المؤسسات المالية الداعمة لتونس في مجال الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية التي يعد تنفيذها أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تحقيق نمو أقوى وأكثر شمولا وخلق فرص عمل بمشاركة القطاع الخاص ولا سيما من خلال تحفيز روح المبادرة ودعم سبل الحصول على التمويل، بالإضافة إلى تقليص الفوارق بين الجهات ودعم الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة.

ويعود تاريخ التعاون بين تونس والبنك الدولي إلى الستينات، وبالتحديد منذ انضمام تونس كبلد عضو لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي بتاريخ 14 أفريل 1958، وهو ما مكّن تونس من الاستفادة من تمويلات البنك الدولي لبعث مشاريع تنموية ودعم اقتصادها، حيث ساهم البنك الدولي في تمويل أكثر من 200 مشروع استثماري إلى غاية اليوم، خاصة في مجالات البنية التحتية والتربية والفلاحة والتعليم العالي.

كما تجدر الاشارة إلى أن البنك الدولي لعب دورا هاما في مساندة الحكومات التونسية بعد 14 جانفي 2011، ودعمها لإحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة وتهيئة المناخ لتثبيت عملية التحول الديمقراطي واستكمالها. وتجلى ذلك بالخصوص من خلال إسناد تونس تمويلات هامة بشروط ميسرة كدعم مباشر لميزانية الدولة وذلك لمساندة مختلف الإصلاحات والإجراءات التي من شأنها أن تدعم مناخ الاستثمار وخلق فرص التشغيل والحدّ من الفوارق بين الجهات ودعم قطاعات استراتيجية مثل الاتصالات والتكنولوجيا والبنوك العمومية.

كما قام البنك الدولي بتخصيص ما يقارب 1 مليار دولار سنويا لتمويل مشاريع تنموية عدة في قطاعات مختلفة للفترة 2016 ـ 2020 والتي تم إدراجها بالمخطط التنموي الخماسي على غرار مشروع التصرف المندمج في المشاهد الغابية ومشروع تكثيف الفلاحة السقوية في تونس ومشروع الإدماج الاقتصادي للشباب في تونس ومشروع التعليم العالي من أجل التشغيل ودعم الصادرات والتنمية والحوكمة المحلية.

كما يوفر البنك الدولي دعما ماليا لتونس في شكل قروض طويلة المدى وبشروط ميسرة ودعم مباشر للميزانية وخطوط تمويل للبنوك المالية، وهي من التسهيلات التي تمتعت بها تونس منذ أن أصبحت عضوا بالبنك الدولي.

هذا، ويساهم اكتتاب تونس في الترفيع الثالث في رأس مال مجموعة البنك الدولي في تثبيت تمثيليتها وحقها في التصويت على قرارات مجلس إدارة البنك بالاضافة إلى إمكانية حصول تونس على موارد إضافية لتمويل مشاريع استثمارية جديدة، خاصة وأنه منذ سنة 2018 تجابه تونس صعوبات في تعبئة موارد مالية من البنك الدولي نظرا لتدني تصنيفها السيادي من طرف المؤسسات المختصة في المخاطر وعدم توفر موارد إضافية للبنك.

وتجدر الاشارة إلى أن نسبة مساهمة تونس في رأس مال البنك الدولي وحقها في التصويت بقيا ثابتين ولم يتغيرا مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى التي تنتمي إلى نفس المجموعة، نظرا لأن الهدف العام من مراجعة نسب بعض الدول المساهمة هو التقليص في حصص بعض المساهمين المرتفعة لتحقيق نوع من التوازن وحماية الأقلية الممثلة صلب مجلس محافظي البنك.

ومن جهتها، تمثل المؤسسة المالية الدولية شريكا استراتيجيا لتونس في مجال تطوير القطاع الخاص من خلال دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال الذي من شأنه أن يقود إلى النمو الشامل وخلق فرص العمل، وهي مؤسسة من مؤسسات مجموعة البنك الدولي التي عززت وجودها في تونس من خلال زيادة نشاطها الاستثماري والاستشاري وخاصة بعد 14 جانفي 2011، حيث بلغ حجم معاملاتها ما يقارب 300 مليون دولار.

وتتكون حافظة المؤسسة المالية الدولية من مشاريع تنموية متنوعة واستثمارات في مجال النقل (المطار) وصناديق الأسهم الخاصة وصناعة السيارات والنفط والغاز والأنشطة الفلاحية والتجارية والصحية.

وتجدر الاشارة إلى أن تونس غير معنية بالترفيع الانتقائي في رأس مال المؤسسة المالية الدولية، نظرا لأن مساهمة تونس في رأس مال هذه المؤسسة يتجاوز نسبة مساهمتها في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وتقدّر مساهمة الدولة التونسية بعنوان الترفيع العام والانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 1.114.667 دولار وبعنوان الترفيع العام في رأس مال المؤسسة المالية الدولية بمبلغ 1.540.000 دولار، ستتولى دفعها على أقساط على امتداد خمس سنوات انطلاقا من سنة 2020.

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الثلاثاء 21 جانفي 2020 خصصتها للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون وبوثيقة شرح الأسباب.

وأثناء النقاش، بيّن النواب أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير يضم 188 دولة من بينها تونس، حيث يتولى توفير قروض للدول النامية لتمويل الاستثمارات للتشجيع على النمو الاقتصادي. وقد قدّم البنك تمويلات هامة للبلاد التونسية في شكل دعم مباشر للميزانية أو قروض طويلة ومتوسطة المدى وبشروط ميسّرة، إذ ساهم في تمويل أكثر من 200 مشروع استثماري خاصة في مجال البنية التحتية والتربية والفلاحة والتعليم العالي منذ انضمام تونس في 14 أفريل 1958 إلى يومنا الحالي.

كما أشاروا إلى أنه تمّ الترخيص للدولة التونسية للاكتتاب في الترفيع العام والانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 2016 مبينين الفرق بين الترفيع العام الذي يمثل مساهمة إجبارية والترفيع الانتقائي الذي يمثل مساهمة اختيارية وهي مساهمة تمكّن من رفع حق تونس في التصويت وتعزيز ترتيبها مقارنة ببقية الدول الأعضاء.

ووضّح بعض النواب أن الهدف من هذا الاكتتاب هو تعبئة موارد إضافية بغاية تلبية الاحتياجات المالية المتزايدة للدول الأعضاء وتحقيق توازن في مساهمة مختلف هذه الدول لتصبح لها أكثر تمثيلية على مستوى المجلس.

وفي نفس السياق، أفاد عدد من النواب أن الترفيع العام والانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والترفيع العام في رأس مال المؤسسة المالية الدولية سيمكن تونس من الحصول على قروض بشروط تفاضلية ونسب فائدة منخفضة مؤكدين على ضرورة أن يتم توجيه هذه القروض في صورة الحصول عليها إلى الاستثمار حتى يتسنى خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
علي الهرماسي	فيصل دربال